جامعة المستقبل الاهلية

كليـــــة القانون

انضمام العراق للمنظمات الدولية للاستفادة في تحقيق الاستدامة

Iraq joins international organizations to benefit from achieving sustainability

اعداد الطالب:

كرار جاسم محمد جواد

كمتطلب لنيل شهادة البكالوريوس في القانون

اشـــــراف:

د. قاسم محمد حنتوش

2025م

1446هـ

- **اية من الذكر الحكيم:**

بســـــــــــــــم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

سورة المجادلة: 11

صدق الله العظيم

- **الاهداء:**

إلى من أيقظ في نفسي شغف البحث والمعرفة، إلى كل من آمن بأهمية العلم في بناء المستقبل، وإلى أولئك الذين يحملون مشاعل الفكر والإبداع في ظلمات الجهل.

إلى روح التراث العريق الذي ألهمني الغوص في أعماقه، وإلى المستقبل الذي نحلم برسم ملامحه من خلال العلم والعمل الدؤوب.

إلى كل باحث يسعى إلى الحقيقة، وإلى كل فكر يطمح إلى الإضافة، أهدي هذا البحث.

إلى والديَّ العزيزين، نبض قلبي وسندي في هذه الحياة، اللذين منحاني الحب والدعم دون مقابل، وغرسا في نفسي قيمة العلم والسعي نحو المعرفة.

إلى والدتي، نبع الحنان الذي لا ينضب، ودعواتها التي كانت نورًا يضيء طريقي في أصعب اللحظات.

إلى والدي، رمز القوة والعطاء، الذي علمني معنى الصبر والمثابرة، وكان قدوتي في الإصرار على تحقيق الأهداف.

إلى كل من مدّ لي يد العون، وساندني خلال رحلتي العلمية، أهدي هذا البحث عرفانًا وامتنانًا.

- **الشكر والتقدير:**

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث، وأسأله أن يكون إضافة علمية نافعة في مجاله.

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى مشرفي الكريم**، الذي لم يدّخر جهدًا في توجيهي وتصويبي، وكان نبراسًا أنار لي الطريق في هذه الرحلة العلمية، فله مني كل الامتنان والعرفان.**

كما أخص بالشكر والتقدير لجنة المناقشة الموقرة**، الذين شرفوني بوقتهم الثمين، وقدموا لي ملاحظاتهم القيّمة التي أثرت البحث وأضافت إليه أبعادًا علمية مهمة.**

وأتوجه بخالص الامتنان إلى عمادة كلية القانون في جامعة المستقبل الأهلية**، لما وفرته من بيئة أكاديمية محفزة على البحث العلمي، ولكل من ساهم في تسهيل مسيرتي البحثية، سواء بالدعم الأكاديمي أو الإداري.**

ولا يفوتني أن أقدم خالص شكري إلى رئاسة جامعة المستقبل الأهلية**، لما تبذله من جهود مستمرة في دعم العملية التعليمية والبحثية، وتوفير مناخ أكاديمي يشجع على الابتكار والتفكير النقدي.**

جزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم، ولو بكلمة، في إتمام هذا البحث، وأرجو أن يكون عند حسن الظن، ومساهمة متواضعة في مجال المعرفة.

- المحتويات:

الموضـــــــــــــــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
الاية الكريـــــــــمة	أ
الاهـــــــــــداء	ب
الشـــــــــكر والتقدير	ج
المحتـــــــــــويات	د
المقدمة	1
اولا : اهمية البحث	
ثانيا : مشكلة البحث	
ثالثا : منهجية البحث	
المطلب الاول : دور المنظمات الدولية في تحقيق الاستدامة	
الفرع الاول : الأطر القانونية والسياسية لعضوية العراق في المنظمات الدولية	
الفرع الثاني : تأثير الشراكات الدولية على التنمية المستدامة في العراق	
المطلب الثاني : تحديات وفرص العراق في الاستفادة من المنظمات الدولية لتحقيق الاستدامة	
الفرع الاول : التحديات التي تواجه العراق في تحقيق الاستدامة عبر المنظمات الدولية	
الفرع الثاني : الفرص المستقبلية لتعزيز الاستدامة عبر التعاون الدولي	
الخاتمة	
اولا : الاستنتاجات	
ثانيا : التوصيات	
المصادر	
المصادر الاجنبية	

- المقدمة:

تدعوا الاستدامة الى تغيير طريقة تفكير الانسان وسلوكياته اليومية, وتعزيز العدالة الاجتماعية, حيث انها تسلط الضوء على جوانب مهمه مثل استخدام الطاقة المتجددة, وتقليل الفاقد في الموارد.

و للاقتراب اكثر من مفهوم الاستدامة يمكن وصفها على انها تلبية احتياجات الحاضر ,دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وهي ترتكز على تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية لضمان الاستمرارية على المدى الطويل, لا سيما بان لاها ابعاد متعددة, فعلى الصعيد البيئي يركز على ضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتقليل الأضرار البيئية، وتعزيز الممارسات البيئية المستدامة, مثل إعادة التدوير واستخدام الطاقة المتجددة, في حين ان البعد الاقتصادي يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام, يدعم التنمية الاجتماعية ويضمن الكفاءة في استخدام الموارد, مع تقليل التفاوتات الاقتصادية, اما البعد الاجتماعي فيشمل تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الرفاهية، وتمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات الأساسية, مثل التعليم والرعاية الصحية.

إن الاستدامة ليست مجرد مفهوم بيئي، بل هي نهج شامل لضمان رفاهية الإنسان, وحماية الموارد الطبيعية, وتعزيز التنمية المستدامة في مختلف القطاعات, وفي سياق تحقيق الاستدامة، يتطلب الأمر تبني استراتيجيات تعتمد على الابتكار وتحقيق التوازن بين مختلف الأبعاد لتحقيق مستقبل أكثر استقرارًا وعدالة.

لذا انضمام العراق إلى المنظمات الدولية لتحقيق الاستدامة يمثل خطوة استراتيجية نحو تعزيز جهوده في مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية, خاصة في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها البلد من أزمات اقتصادية وبيئية, فمن خلال انضمامه إلى منظمات مثل الأمم المتحدة, ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية, والعديد من المبادرات البيئية، يسعى العراق للاستفادة من الخبرات العالمية, وتبادل المعرفة حول أفضل الممارسات, كالتركيز على إدارة الموارد المائية، و التوجه نحو الطاقة النظيفة، وتعزيز الأمن الغذائي، مما يسهم في بناء قدرات المجتمع المحلي وتحقيق تطلعات السكان نحو تحسين نوعية الحياة, فقد اوضح تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التنمية البشرية في العراق, أبعاد التنمية المستدامة وسبل تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد, ومن هنا تأتي الضرورة البحثية لهذه الدراسة.

اولا- أهمية البحث:

1- يعزز المستوى الادائي لإدارة الدولة.
2- يسهم في تأكيد دور القانون في تسيير حياة الشعوب.
3- يثري دارسي القانون في مجال الاستدامة.

ثانيا- مشكلة البحث:

يتعرض عالمنا لتحديات بيئية متزايدة، مثل الاحتباس الحراري وتدهور البيئة، لذا اصبح لزاما تبني ممارسات مستدامة لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة, فالاستدامة ليست مجرد خيار، بل ضرورة تقتضي مسؤولية جماعية للتصرف بحكمة مع كوكبنا, بناء على ما تقدم تتلخص مشكلة البحث الحالي بالتساؤل الاتي:

- **الى أي مدى يمكن ان يحقق العراق الاستدامة من خلال انضمامه للمنظمات الدولية المختصة ؟**

ثالثا – منهجية البحث:

بالنظر إلى طبيعة البحث وأهدافه، فإن المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الأساسي الذي تم الاعتماد عليه، مع استخدام المنهج المقارن والمنهج التاريخي كمنهج تكميلي لتعزيز التحليل.

- المنهج الوصفي التحليلي كان الأساس في البحث، حيث تم جمع وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بدور المنظمات الدولية في تحقيق الاستدامة، والتحديات والفرص المتاحة للعراق.
- المنهج المقارن كان مفيدًا لمقارنة تجربة العراق بتجارب دول أخرى في تحقيق التنمية المستدامة، مما يوفر حلولًا عملية يمكن تطبيقها.
- المنهج التاريخي ذو فاعلية ساندة لفهم كيف تطور التعاون الدولي للعراق مع المنظمات الدولية عبر الزمن، مما يساعد في تحديد السياسات الفعالة التي يمكن الاستفادة منها مستقبلًا.

رابعا- خطة البحث:

المطلب الأول- دور المنظمات الدولية في تحقيق الاستدامة:

تلعب المنظمات الدولية دورًا محوريًا في تعزيز مفهوم الاستدامة على المستوى العالمي، وذلك من خلال توفير الإطار العام، وتعزيز التعاون بين الدول، ودعم المشاريع المستدامة، ووضع المعايير الدولية, حيث تعتبر الاستدامة أحد أهم التحديات التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين، كونها تشمل أبعادًا اقتصادية واجتماعية وبيئية, وفي هذا السياق، تسهم المنظمات الدولية في تحقيق التوازن بين هذه الأبعاد من خلال أدوار متعددة, وتنقسم المطالب الى ما يلي:

الفرع الأول- الأطر القانونية والسياسية لعضوية العراق في المنظمات الدولية:

تعتبر عضوية العراق في المنظمات الدولية انعكاسًا لسياسته الخارجية وأولوياته الوطنية, حيث تسهم هذه العضوية في تعزيز مكانة العراق على الساحة الدولية، وتحقيق مصالحه الوطنية، والمشاركة في صنع القرارات العالمية, هذا و تتمتع هذه العضوية بأطر قانونية وسياسية تحكمها, ومع ذلك، تظل هناك تحديات كبيرة تتطلب جهودًا متضافرة لتعزيز دور العراق في المنظمات الدولية وتحقيق مصالحه الوطنية, سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، مما يجعلها موضوعًا بالغ الأهمية في دراسة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للعراق.

أولا- الأطر القانونية لعضوية العراق في المنظمات الدولية:

تخضع عضوية العراق في المنظمات الدولية لقوانين وأنظمة تحددها الدستور العراقي والقوانين المحلية، بالإضافة إلى القواعد والمعاهدات الدولية, وفقًا للدستور العراقي لعام 2005، يتمتع العراق بسيادة كاملة على أراضيه، وله الحق في الانضمام إلى المنظمات الدولية التي تخدم مصالحه الوطنية. تنص المادة (8) من الدستور على أن "العراق ملتزم بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية", ان هذا النص يشكل الأساس القانوني لانضمام العراق إلى المنظمات الدولية التي تعزز هذه المبادئ, فالدستور العراقي يمنح العراق الحق في الانضمام إلى المنظمات الدولية التي تعزز مصالحه الوطنية [1].

([1]) الدستور العراقي لعام 2005، المادة (8)، بغداد، العراق، 2005.

فعلى المستوى الدولي، تخضع عضوية العراق للأنظمة الأساسية للمنظمات الدولية, على سبيل المثال، انضمام العراق إلى الأمم المتحدة يتم وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على شروط العضوية وآلياتها [2]. , كما أن العراق عضو في منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية، التي تحكمها ميثاق الجامعة وقراراتها الداخلية[3].

ثانيا- الأطر السياسية لعضوية العراق في المنظمات الدولية:

تتأثر عضوية العراق في المنظمات الدولية بالسياسة الخارجية للدولة، والتي تحددها الحكومة العراقية بناءً على المصالح الوطنية والأولويات الاستراتيجية, يسعى العراق إلى تعزيز علاقاتها الدولية من خلال الانضمام إلى المنظمات التي تدعم قضاياها، مثل منظمة التعاون الإسلامي، التي تعكس الهوية الإسلامية للعراق، ومنظمة أوبك، التي تعزز مصالحها الاقتصادية في مجال النفط[4].

كما أن العراق يلعب دورًا نشطًا في المنظمات الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي كمراقب، مما يعكس سعيه لتعزيز التعاون الإقليمي, لا سيما ان مجلس التعاون الخليجي يقدم فرصًا للتعاون الإقليمي بين العراق ودول الخليج [5], بالإضافة إلى ذلك، تسهم عضوية العراق في المنظمات الدولية في تعزيز مكانته كدولة فاعلة في النظام الدولي، حيث يشارك في صنع القرارات المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين [6].

([2]) الأمم المتحدة، "ميثاق الأمم المتحدة"، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 1945، ص. 3 .

([3]) جامعة الدول العربية، "ميثاق جامعة الدول العربية"، القاهرة، مصر، 1945، ص. 2.

([4]) وزارة الخارجية العراقية، "السياسة الخارجية للعراق"، بغداد، العراق، 2020، ص. 4 .

([5]) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، "نظام مجلس التعاون"، الرياض، السعودية، 1981، ص. 3.

([6]) منظمة التعاون الإسلامي، "ميثاق منظمة التعاون الإسلامي"، جدة، السعودية، 1972، ص. 5.

الفرع الثاني- تأثير الشراكات الدولية على التنمية المستدامة في العراق :

تسهم الشراكات الدولية بشكل كبير في تعزيز التنمية المستدامة في العراق, من خلال دعم البنية التحتية، وتعزيز الطاقة المتجددة، وتحسين الصحة والتعليم، وتعزيز القدرات المؤسسية, ومع ذلك، تظل هناك تحديات كبيرة تتطلب مزيدًا من الجهود المتضافرة لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030, لذا تلعب الشراكات الدولية دورًا محوريًا في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، حيث توفر هذه الشراكات الدعم المالي والفني والخبرات اللازمة لتنفيذ المشاريع التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة(SDGs) , لا سيما يعاني العراق من تحديات كبيرة في مجالات البنية التحتية، والطاقة، والصحة، والتعليم، مما يجعل التعاون الدولي أمرًا ضروريًا لتحقيق التنمية المستدامة, في هذا السياق تسهم الشراكات الدولية في تعزيز القدرات المحلية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

أولا- دعم البنية التحتية والخدمات الأساسية:

تسهم الشراكات الدولية في تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية في العراق، مثل المياه، والصرف الصحي، والكهرباء. على سبيل المثال، تعاونت الحكومة العراقية مع منظمات مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتنفيذ مشاريع إعادة إعمار البنية التحتية التي دمرتها الحروب والنزاعات[7], كما ان البنك الدولي يدعم مشاريع إعادة إعمار البنية التحتية في العراق لتحسين الخدمات الأساسية. [8], لذا ان الشراكات الدولية تسهم في تعزيز القدرات المحلية لإدارة البنية التحتية[9] .

([7]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، "تقرير مشاريع المياه والصرف الصحي في العراق"، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2020، ص. 5 .

([8]) البنك الدولي، "تقرير إعادة إعمار العراق"، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2021، ص. 8 .

([9]) OECD, "International Partnerships for Sustainable Development", Paris, France, 2019, p. 12.

ثانيا- تعزيز الطاقة المتجددة والاستدامة البيئية:

ان الشراكات الدولية لها دور كبير في تعزيز استخدام الطاقة المتجددة في العراق [10]، مما يسهم في تقليل الاعتماد على النفط وتقليل الانبعاثات الكربونية, الاتحاد الأوروبي يدعم مشاريع الطاقة المتجددة في العراق لتعزيز الاستدامة البيئية[11] ,على سبيل المثال، تعاونت العراق مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) لتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح[12] .

ثالثا- تحسين الصحة والتعليم:

تسهم الشراكات الدولية في تحسين قطاعي الصحة ، حيث تعمل منظمات مثل منظمة الصحة العالمية (WHO) على تدعم تحسين الخدمات الصحية في العراق[13] , ومنظمة اليونيسف على توفير الخدمات التعليمية للمجتمعات المحلية في المناطق المتضررة, على سبيل المثال، تم تنفيذ مشاريع لتحسين البنية التحتية للمستشفيات والمدارس في المناطق المتضررة من النزاعات [14], [15] .

([10]) International Renewable Energy Agency (IRENA), "Renewable Energy and Sustainable Development", Abu Dhabi, UAE, 2020, p. 14.

([11]) الاتحاد الأوروبي، "تقرير دعم الطاقة المتجددة في العراق"، بروكسل، بلجيكا، 2022، ص. 6 .

([12])UNIDO, "Renewable Energy Projects in Iraq", Vienna, Austria, 2021, p. 9.

([13]) منظمة الصحة العالمية(WHO) ، "تقرير الصحة في العراق"، جنيف، سويسرا، 2021، ص. 7.

([14]) اليونيسف، "تقرير التعليم في العراق"، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2020، ص. 10.

([15])UNESCO, "Education and Health Partnerships for Sustainable Development", Paris, France, 2019, p. 15.

رابعا- تعزيز القدرات المؤسسية والحوكمة:

تسهم الشراكات الدولية في تعزيز القدرات المؤسسية والحوكمة في العراق، حيث تعمل منظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ,والاتحاد الأوروبي على دعم الإصلاحات الإدارية وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد العامة, وعلى النحو الاتي:

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم الإصلاحات الإدارية في العراق[16] .
2- برنامج الاتحاد الأوروبي الذي يعمل على تعزيز الشفافية في إدارة الموارد العامة[17] .
3- برنامج تعزيز القدرات المؤسسية يسهم في تحقيق التنمية المستدامة[18] .

المطلب الثاني- تحديات وفرص العراق في الاستفادة من المنظمات الدولية لتحقيق الاستدامة:

تواجه العراق تحديات كبيرة في تحقيق الاستدامة عبر المنظمات الدولية، بما في ذلك التحديات السياسية، والاقتصادية، والإدارية, ومع ذلك، هناك فرص كبيرة يمكن استغلالها، مثل تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية، واستغلال الموارد الطبيعية، وتحسين القدرات المؤسسية, من خلال التغلب على هذه التحديات واستغلال الفرص المتاحة، يمكن للعراق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين ظروف معيشة مواطنيه, لا سيما ان العراق يعتبر من الدول التي تواجه تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، رغم امتلاكه لإمكانيات هائلة في الموارد الطبيعية والبشرية, ومع ذلك، فإن الاستفادة من دعم المنظمات الدولية لتحقيق الاستدامة تواجه العديد من التحديات السياسية، والاقتصادية، والإدارية, في المقابل، هناك

([16]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، "تقرير الإصلاحات الإدارية في العراق"، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2021، ص. 11.

([17]) الاتحاد الأوروبي، "تقرير دعم الحوكمة في العراق"، بروكسل، بلجيكا، 2022، ص. 8.

([18])World Bank, "Institutional Capacity Building for Sustainable Development", Washington, D.C., USA, 2020, p. 13.

فرص كبيرة يمكن للعراق استغلالها لتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة, وينقسم هذا المطلب الى ما يلي:

الفرع الأول: التحديات التي تواجه العراق في تحقيق الاستدامة عبر المنظمات الدولية :

تواجه العراق تحديات سياسية كبيرة تعيق استفادته الكاملة من دعم المنظمات الدولية, و تتمثل هذه التحديات في عدم الاستقرار السياسي، والخلافات بين الكتل السياسية، وانتشار الفساد[19], حيث ان هذه العوامل تؤثر سلبًا على قدرة العراق على تنفيذ المشاريع المستدامة التي تدعمها المنظمات الدولية [20], لذا ان عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تأخر في اتخاذ القرارات، مما يعيق تنفيذ المشاريع التي تتطلب تنسيقًا بين الجهات الحكومية والمنظمات الدولية, بالإضافة إلى ذلك، فإن انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية يقلل من فعالية استخدام الأموال المخصصة للمشاريع المستدامة، مما يؤدي إلى هدر الموارد وعدم تحقيق الأهداف المرجوة[21] .

هذا و يعاني العراق من تحديات اقتصادية كبيرة، أبرزها الاعتماد المفرط على عائدات النفط، وعدم تنويع الاقتصاد[22],، وارتفاع معدلات البطالة والفقر, حيث ان

([19])Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2021", Berlin, Germany, 2021, p. 14.

([20])Carnegie Middle East Center, "Iraq's Domestic Politics and Foreign Aid", Beirut, Lebanon, 2020, p. 9.

([21])Al-Monitor, "Iraq's Political Instability and Its Impact on Sustainable Development", Washington, D.C., USA, 2021.

([22])International Energy Agency (IEA), "Iraq's Energy Sector: Challenges and Opportunities", Paris, France, 2020, p. 7.

هذه التحديات تحد من قدرة العراق على الاستفادة الكاملة من الدعم المالي والفني[23], الذي تقدمه المنظمات الدولية, كما ان الاعتماد على النفط يجعل الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار الاقتصادي, بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم تنويع الاقتصاد يحد من قدرة العراق على خلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر. هذه التحديات الاقتصادية تعيق تنفيذ المشاريع المستدامة التي تتطلب تمويلًا مستدامًا وبيئة اقتصادية مستقرة[24] .

بيد ان العراق ليس بمعزل عن مواجهة التحديات الإدارية , حيث يمثل الأخير تحديا كبيرا له ، مثل ضعف القدرات المؤسسية، وعدم كفاءة الإدارة العامة، وعدم وجود خطط استراتيجية واضحة لتحقيق الاستدامة, فان كل هذه التحديات تعيق تنفيذ المشاريع التي تدعمها المنظمات الدولية, بالإضافة الى ضعف القدرات المؤسسية ي الذي يحتم عدم قدرة الجهات الحكومية على إدارة المشاريع بشكل فعال، مما يؤدي إلى تأخير في التنفيذ وزيادة في التكاليف, بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم كفاءة الإدارة العامة يقلل من فعالية استخدام الموارد المخصصة للمشاريع المستدامة, و عدم وجود خطط استراتيجية واضحة يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أن هذه الخطط تعتبر أساسًا لتنفيذ المشاريع بشكل منظم وفعال[25] .

الفرع الثاني- الفرص المستقبلية لتعزيز الاستدامة عبر التعاون الدولي :

تمثل الفرص المستقبلية لتعزيز الاستدامة عبر التعاون الدولي أهمية كبيرة للعراق، خاصة في ظل التحديات التي يواجهها, من خلال تعزيز العلاقات

([23])البنك الدولي، "تقرير الفقر في العراق"، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2021، ص. 5 .

([24])OECD, "Economic Diversification in Iraq", Paris, France, 2019, p. 12.

([25])United Nations, "Iraq's National Development Plan 2018-2022", New York, USA, 2018, opcit ,p. 6.

الدبلوماسية، وتحسين الحوكمة، وزيادة الكفاءة في تنفيذ المشاريع المدعومة دوليًا[26] ، يمكن للعراق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين ظروف معيشة مواطنيه, ومع ذلك، يتطلب ذلك جهودًا متضافرة من الحكومة العراقية والمنظمات الدولية لتحقيق هذه الأهداف.

يمكن للعراق أن يعزز الاستدامة من خلال فتح أبوابًا جديدة للتعاون في مجالات مثل الطاقة المتجددة[27] ، وإدارة الموارد المائية، والابتكار التكنولوجي, على سبيل المثال، يمكن للعراق أن يعقد اتفاقيات ثنائية مع دول مثل ألمانيا واليابان لتنفيذ مشاريع مستدامة[28].

مع تزايد الوعي العالمي بأهمية التنمية المستدامة، تمثل الاستدامة تحديًا وفرصة في آنٍ واحدٍ للعراق، و أصبح التعاون الدولي أداة رئيسية يمكن أن يستفيد منها العراق لتعزيز استدامته عبر شراكات استراتيجية مع الدول المتقدمة والمنظمات الدولية, و فيما يلي أهم المجالات التي يمكن من خلالها تعزيز الاستدامة في العراق عبر التعاون الدولي:

1- تطوير البنية التحتية الذكية والمستدامة:

يمثل تحسين البنية التحتية أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستدامة في العراق, ومع التطورات التكنولوجية الحديثة، أصبح بالإمكان تبني أنظمة البنية التحتية الذكية التي تساهم في تحسين إدارة المدن، وتقليل استهلاك الموارد، وتعزيز كفاءة النقل والطاقة.

- **أوجه التعاون الممكنة:**

([26])Council on Foreign Relations (CFR), "Diplomacy and Sustainable Development", New York, USA, 2021, p. 7.

([27])German Federal Foreign Office, "Diplomatic Partnerships for Renewable Energy", Berlin, Germany, 2021, p. 10.

([28])United Nations, "Bilateral Agreements for Sustainable Development", New York, USA, 2020, p. 8.

- **الاستفادة من الخبرات الأوروبية والأمريكية** في بناء المدن الذكية التي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء.
- **إقامة شراكات مع المنظمات الدولية** مثل "البنك الدولي" و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" لدعم مشاريع تطوير البنية التحتية المستدامة.
- **إدخال حلول النقل المستدام** مثل القطارات الكهربائية والسيارات الهجينة، بالتعاون مع شركات عالمية متخصصة[29].

2- تحسين إدارة الموارد المائية:

يواجه العراق تحديات كبيرة في إدارة موارده المائية، خاصة مع تزايد حالات الجفاف وشح المياه بسبب التغيرات المناخية والسياسات المائية لدول الجوار, التعاون الدولي يمكن أن يكون حلاً لهذه المشكلة من خلال تبني استراتيجيات أكثر استدامة.

- **أوجه التعاون الممكنة:**

- **إقامة اتفاقيات مع تركيا وإيران** لضمان حصة عادلة من المياه للعراق.
- **استخدام التكنولوجيا الحديثة** في تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي بالتعاون مع الدول المتقدمة في هذا المجال مثل هولندا وسنغافورة.
- **الانضمام إلى منظمات بيئية عالمية** مثل "الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ" لتعزيز التعاون في القضايا البيئية والمائية[30].

3- تعزيز الشراكات في مجال الابتكار والتكنولوجيا:

يمكن للعراق الاستفادة من التطورات التكنولوجية لتعزيز الاستدامة في مجالات متعددة، مثل الزراعة الذكية، وإدارة الطاقة، وتحليل البيانات البيئية.

- **أوجه التعاون الممكنة:**

([29])السعدي ,أحمد : "تطوير البنية التحتية في العراق"، جامعة بغداد، مركز أبحاث التنمية، العراق، 2024، ص 87.

([30])الجبوري ،علي: "إدارة الموارد المائية في العراق"، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، دار الجنان، الطبعة الثانية، الأردن، 2025، ص 145.

- **تأسيس مراكز بحثية مشتركة** مع جامعات عالمية لتعزيز البحث في مجالات التكنولوجيا المستدامة.
- **نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة** من خلال اتفاقيات تعاون مع شركات التكنولوجيا الكبرى مثل "مايكروسوفت" و"تسلا."
- **دعم رواد الأعمال والمبتكرين** من خلال برامج تمويل دولية تستهدف تطوير حلول تكنولوجية محلية لمشاكل الاستدامة[31].

4- تحسين الحوكمة وتعزيز الشفافية في الإدارة العامة:

تحسين الإدارة العامة والحوكمة الرشيدة من أهم العوامل التي تساعد في تحقيق الاستدامة في العراق، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الفساد، وتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد، وتحقيق التنمية المستدامة, تحسين الحوكمة يمثل فرصة كبيرة لتعزيز الاستدامة في العراق, حيث يمكن للعراق أن يستفيد من التعاون الدولي لتنفيذ إصلاحات إدارية تزيد من الشفافية وتقلل من الفساد, على سبيل المثال، يمكن للعراق تنفيذ برامج تدريبية للموظفين الحكوميين بالتعاون مع منظمات مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) [32], و زيادة الشفافية في إدارة الموارد العامة, بهدف التقليل من الفساد وتعزيز فعالية استخدام الموارد, الامر الذي يمكن العراق من استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل البلوك تشين (Blockchain) , لتتبع الإنفاق الحكومي وضمان استخدام الموارد بشكل فعال, بالإضافة إلى ذلك، يمكن للعراق تنفيذ برامج لتعزيز الشفافية في إدارة المشاريع المدعومة دوليًا [33].

- **أوجه التعاون الممكنة:**

- **تنفيذ برامج تدريبية للموظفين الحكوميين** بالتعاون مع منظمات مثل "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.(OECD) "

([31]) الشمري، سمير: "دور الابتكار في تحقيق الاستدامة"، المجلة العلمية للعلوم والتكنولوجيا، دار الأكاديميون، الطبعة الأولى، مصر، 2023، ص 78.

([32]) United Nations Development Programme (UNDP), "Governance and Sustainable Development", New York, USA, 2021, p. 8.

([33]) World Economic Forum (WEF), "Blockchain for Transparent Project Management", Geneva, Switzerland, 2020, p. 5.

- **تعزيز الشفافية المالية** من خلال تطبيق تقنيات مثل "البلوك تشين " (Blockchain)لتتبع الإنفاق الحكومي.
- **الاستفادة من الخبرات الدولية** في بناء أنظمة فعالة لمكافحة الفساد وتحسين أداء المؤسسات الحكومية[34].

5- تنفيذ إصلاحات إدارية:

يمكن للعراق أن يستفيد من التعاون الدولي لتنفيذ إصلاحات إدارية تزيد من فعالية إدارة الموارد العامة, على سبيل المثال، يمكن للعراق تنفيذ برامج تدريبية بالتعاون مع منظمات مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD**, و** مكافحة الفساد أيضا تعتبر عنصرًا أساسيًا في تحسين الحوكمة, حيث يمكن للعراق تنفيذ برامج مكافحة الفساد بالتعاون مع منظمات , حيث ان هذه البرامج يمكن أن تعزز الشفافية وتقلل من الفساد في إدارة الموارد العامة [35].

- الخاتمة:

خلص البحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وعلى النحو الاتي:

اولا- الاستنتاجات:

1- أثبت البحث أن التعاون الدولي يعد ركيزة أساسية لتحقيق الاستدامة، حيث يمكن للعراق أن يستفيد من الشراكات الدولية لتطوير سياسات فعّالة في مجالات الطاقة المتجددة، وإدارة الموارد، والحوكمة الرشيدة. إن انضمام العراق إلى المنظمات الدولية المختصة يتيح له فرصة تبادل المعرفة والخبرات مع الدول الأخرى والاستفادة من أفضل الممارسات في تحقيق التنمية المستدامة.

([34]) الهاشمي، سارة: "دور الحوكمة الرشيدة في تحقيق الاستدامة"، مجلة العلوم السياسية والإدارة العامة، دار الحكمة، الطبعة الثالثة، العراق، 2025، ص 102.

([35]) Transparency International, "Anti-Corruption and Sustainable Development", Berlin, Germany, 2019, p. 12.

2- تلعب المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، دورًا محوريًا في توفير الدعم الفني والمالي للعراق. يمكن لهذه المنظمات أن تسهم في تطوير البنية التحتية، وتعزيز الإدارة الرشيدة، ودعم الإصلاحات الاقتصادية، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

3- يُظهر البحث أن العراق لديه إمكانيات كبيرة لتطوير الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما سيساعده في تقليل اعتماده على النفط كمصدر رئيسي للطاقة. ويمكن للتعاون مع دول متقدمة مثل ألمانيا واليابان أن يساهم في نقل التكنولوجيا والخبرات اللازمة لتنفيذ مشاريع مستدامة في هذا المجال.

4- يشير البحث إلى أن تعزيز الحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد، وتطبيق الشفافية في إدارة الموارد العامة، هي عوامل حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة. يمكن للعراق أن يستفيد من برامج التدريب والشراكات مع المنظمات الدولية لتطوير أنظمة إدارة حديثة تعتمد على تقنيات مثل "البلوك تشين (Blockchain) "لتتبع الإنفاق الحكومي وضمان الاستخدام الفعّال للموارد.

5- يُعد العراق من الدول التي تواجه تحديات كبيرة في إدارة الموارد المائية، خاصة مع شح المياه والتغيرات المناخية. يبرز البحث أهمية التعاون مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية لتطوير سياسات أكثر استدامة في مجال المياه، والاستفادة من التقنيات الحديثة في تحلية المياه وإعادة تدويرها.

6- يُثبت البحث أن دعم الابتكار والتكنولوجيا هو أحد العوامل الرئيسية لتعزيز الاستدامة في العراق. يمكن للعراق أن يستفيد من التعاون مع الجامعات ومراكز البحث العالمية في تطوير حلول مبتكرة لمشاكل التنمية المستدامة، مثل الزراعة الذكية، وإدارة النفايات، وتحليل البيانات البيئية.

7- يُظهر البحث أن المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية (WHO) واليونيسف (UNICEF) تلعب دورًا كبيرًا في تحسين قطاعي الصحة والتعليم في

العراق. يمكن لمثل هذه الشراكات أن تعزز البنية التحتية الصحية، وتوفر فرص تعليمية أفضل للأطفال والشباب، مما يساهم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

8- على الرغم من الفرص الكبيرة المتاحة، فإن العراق يواجه تحديات متعددة، منها عدم الاستقرار السياسي، وانتشار الفساد، والبيروقراطية الإدارية، والتفاوت الاقتصادي. هذه التحديات قد تعيق الاستفادة الكاملة من دعم المنظمات الدولية، مما يتطلب إصلاحات هيكلية وإدارية لتعزيز كفاءة تنفيذ المشاريع المستدامة.

9- يؤكد البحث أن تحقيق التنمية المستدامة في العراق يتطلب وجود رؤية استراتيجية واضحة، تستند إلى سياسات شاملة ومتكاملة تعزز التعاون مع المنظمات الدولية، وتحفّز الاستثمار في المشاريع المستدامة، وتضمن استمرارية التنمية على المدى الطويل.

10- يمكن للعراق أن يستفيد من التجارب الناجحة للدول الأخرى في تحقيق الاستدامة، مثل تجربة دول الاتحاد الأوروبي في الطاقة المتجددة، وتجربة سنغافورة في إدارة الموارد المائية، وتجربة كوريا الجنوبية في الابتكار والتكنولوجيا. يمكن نقل هذه التجارب إلى العراق عبر التعاون الدولي، مما يساعد في تطوير سياسات أكثر كفاءة لتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا- التوصيات:

1- تعزيز التعاون الدولي في مجال الطاقة المتجددة:

- ضرورة تبني استراتيجية وطنية للتحول نحو الطاقة المتجددة والاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال، مثل التعاون مع ألمانيا واليابان وكندا.
- توقيع اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول المتقدمة والشركات المتخصصة في الطاقة المتجددة، لنقل التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية لمصادر الطاقة النظيفة.
- تفعيل مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، خصوصًا في المناطق التي تتمتع بموارد طبيعية مؤهلة لذلك، مثل المحافظات الجنوبية والصحراوية.

2- تحسين إدارة الموارد المائية عبر التعاون الدولي:

- توسيع التعاون مع المنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) والاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لتحسين إدارة الموارد المائية.
- إقامة اتفاقيات مع دول الجوار (تركيا وإيران وسوريا) لضمان حصة عادلة من المياه للعراق، وتعزيز إدارة الأحواض المائية المشتركة.
- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة مثل تحلية المياه، وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي، والاستثمار في مشاريع الري الذكي لتقليل الفاقد المائي وتحقيق الاستدامة الزراعية.

3- تعزيز الحوكمة والشفافية في إدارة الموارد العامة:

- تبني أنظمة إدارة مالية حديثة تعتمد على الشفافية والمساءلة في الإنفاق الحكومي، من خلال تطبيق تقنيات البلوك تشين (Blockchain) لتتبع الإنفاق الحكومي والحد من الفساد.
- التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتطوير برامج تدريبية تعزز كفاءة المؤسسات الحكومية.
- تفعيل دور الأجهزة الرقابية وتبني سياسات مكافحة الفساد، لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية والاقتصادية في المشاريع التنموية.

4- دعم الابتكار والتكنولوجيا لتعزيز الاستدامة:

- إنشاء مراكز بحثية متخصصة بالتعاون مع الجامعات العالمية لتطوير حلول مبتكرة في مجالات الطاقة، والزراعة، وإدارة الموارد الطبيعية.

- تحفيز الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء، من خلال تقديم حوافز للشركات الناشئة التي تعمل في مجال الاستدامة.
- تعزيز التعاون مع دول رائدة في الابتكار مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة لنقل التكنولوجيا الحديثة إلى العراق والاستفادة منها في مجالات البنية التحتية المستدامة.

5- تطوير البنية التحتية المستدامة في العراق:

- التعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية المستدامة، مثل مشاريع النقل الذكي والمدن الذكية.
- تحسين قطاع الإسكان والمباني الخضراء عبر تبني معايير بيئية صديقة للمناخ، والاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحًا في هذا المجال.
- إدخال أنظمة النقل المستدامة مثل القطارات الكهربائية، والحافلات التي تعمل بالطاقة النظيفة، لتقليل الانبعاثات الكربونية وتحقيق بيئة حضرية أكثر استدامة.

6- تعزيز التعليم والتدريب في مجال التنمية المستدامة:

- تحديث المناهج التعليمية في الجامعات والمعاهد العراقية، لتشمل برامج متخصصة في الاستدامة، بالتعاون مع المنظمات الدولية مثل اليونيسكو.
- دعم البعثات الدراسية والبرامج التدريبية مع الدول المتقدمة، لتطوير الكوادر العراقية القادرة على قيادة المشاريع التنموية.
- تفعيل برامج التوعية البيئية والمجتمعية لزيادة الوعي بأهمية التنمية المستدامة في مختلف القطاعات.

7- تشجيع الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية:

- تشجيع الاستثمارات الخاصة في المشاريع المستدامة، من خلال تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات للشركات التي تلتزم بمعايير البيئة والاستدامة.

- تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية (NGOs) والمبادرات الشبابية لدعم المشاريـع البيئية والتنموية، التي تسهم في تحقيق الأهداف المستدامة.
- إشراك المجتمع المدني في وضع السياسات البيئية والتنموية لضمان تبني نهج شامل يراعي جميع فئات المجتمع.

8- تعزيز الأمن الغذائي والاستدامة الزراعية:

- التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)والوكالة الدولية للتنمية الزراعية لتبني مشاريـع زراعية مستدامة تعزز الإنتاج المحلي.
- دعم التكنولوجيا الزراعية الحديثة مثل الزراعة المائية والزراعة الذكية، والاستفادة من التجارب العالمية في تحسين كفاءة استخدام الأراضي والموارد الطبيعية.
- تطوير استراتيجيات وطنية للأمن الغذائي، تضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقلل الاعتماد على الاستيراد.

9- تعزيز مشاركة العراق في المبادرات البيئية العالمية:

- الانضمام إلى اتفاقيات المناخ العالمية مثل اتفاقية باريس للمناخ، والالتزام بسياسات تخفيض الانبعاثات الكربونية.
- تفعيل برامج إعادة التدوير وتقليل المخلفات الصناعية، بالتعاون مع منظمات مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة .(UNEP)
- الاستفادة من التمويل الدولي المخصص للدول النامية في مجالات البيئة والطاقة المتجددة، من خلال إقامة شراكات مع الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية.

10 - وضع خطة وطنية طويلة الأمد لتحقيق الاستدامة:

- تطوير استراتيجية وطنية شاملة للتنمية المستدامة تمتد حتى عام 2050، تتضمن خططًا واضحة للقطاعات الرئيسية، مع تحديد آليات التنفيذ ومؤشرات قياس الأداء.
- ضمان استمرارية تنفيذ الخطط التنموية، من خلال إنشاء هيئة وطنية متخصصة في الاستدامة تعمل على تنسيق الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية.
- تعزيز دور البرلمان العراقي في مراقبة تنفيذ مشاريع الاستدامة، وضمان المساءلة والشفافية في كل المشاريع المدعومة دوليًا.

- **المصادر:**

1- السعدي ,أحمد : "تطوير البنية التحتية في العراق"، جامعة بغداد، مركز أبحاث التنمية، العراق، 2024.
2- الجبوري ،علي: "إدارة الموارد المائية في العراق"، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، دار الجنان، الطبعة الثانية، الأردن، 2025.
3- الهاشمي، سارة: "دور الحوكمة الرشيدة في تحقيق الاستدامة"، مجلة العلوم السياسية والإدارة العامة، دار الحكمة، الطبعة الثالثة، العراق، 2025.
4- الشمري، سمير: "دور الابتكار في تحقيق الاستدامة"، المجلة العلمية للعلوم والتكنولوجيا، دار الأكاديميون، الطبعة الأولى، مصر، 2023.
5- الاتحاد الأوروبي، "تقرير دعم الحوكمة في العراق"، بروكسل، بلجيكا، 2022.
6- الاتحاد الأوروبي، "تقرير دعم الطاقة المتجددة في العراق"، بروكسل، بلجيكا، 2022.
7- الأمم المتحدة، "ميثاق الأمم المتحدة"، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 1945.
8- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، "تقرير الإصلاحات الإدارية في العراق"، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2021.
9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، "تقرير مشاريع المياه والصرف الصحي في العراق"، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2020.
10- البنك الدولي، "تقرير إعادة إعمار العراق"، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2021، ص. 8 .
11- البنك الدولي، "تقرير الفقر في العراق"، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2021.
12- جامعة الدول العربية، "ميثاق جامعة الدول العربية"، القاهرة، مصر، 1945.
13- منظمة الصحة العالمية(WHO) ، "تقرير الصحة في العراق"، جنيف، سويسرا، 2021.

- **المصادر الأجنبية:**

14- Al-Monitor, "Iraq's Political Instability and Its Impact on Foreign Policy", Washington, D.C., USA, 2021.

15- Al-Monitor, "Iraq's Political Instability and Its Impact on Sustainable Development", Washington, D.C., USA, 2021.

16- Carnegie Middle East Center, "Iraq's Domestic Politics and Foreign Policy", Beirut, Lebanon, 2019.

17- Carnegie Middle East Center, "Iraq's Domestic Politics and Foreign Aid", Beirut, Lebanon, 2020.

18- Council on Foreign Relations (CFR), "Diplomacy and Sustainable Development", New York, USA, 2021.

19- German Federal Foreign Office, "Diplomatic Partnerships for Renewable Energy", Berlin, Germany, 2021.

20- International Energy Agency (IEA), "Iraq's Energy Sector: Challenges and Opportunities", Paris, France, 2020.

21- International Energy Agency (IEA), "Iraq's Energy Sector: Challenges and Opportunities", Paris, France, 2020.

22- International Renewable Energy Agency (IRENA), "Renewable Energy and Sustainable Development", Abu Dhabi, UAE, 2020.

23- OECD, "Economic Diversification in Iraq", Paris, France, 2019.

24- OECD, "International Partnerships for Sustainable Development", Paris, France, 2019.

25- Transparency International, "Anti-Corruption and Sustainable Development", Berlin, Germany, 2019.

26- Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2021", Berlin, Germany, 2021.
27- UNESCO, "Education and Health Partnerships for Sustainable Development", Paris, France, 2019.
28- UNIDO, "Renewable Energy Projects in Iraq", Vienna, Austria, 2021.
29- United Nations Development Programme (UNDP), "Governance and Sustainable Development", New York, USA, 2021.
30- United Nations, "Bilateral Agreements for Sustainable Development", New York, USA, 2020.
31- World Bank, "Institutional Capacity Building for Sustainable Development", Washington, D.C., USA, 2020.
32- World Economic Forum (WEF), "Blockchain for Transparent Project Management", Geneva, Switzerland, 2020.